شرح اسئلة الآبي

كتاب العمدة في الطاردة والغنى
مصطفى بن صالح الحلبي

٤١٤١

Süleymaniye U Kütüphanesi
Kısmı Esat Ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No 3121

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي النعم الكثيرة العظام، والصلوة على نبيه محمد افضل الانام، وعلى اله البررة وصحبه الكرام، وعلى متبعيه باحسان الى يوم القيام، وبعد فلما افتقر عاد ذو الفضل العظيم بفضل الله، لازال في حسن حفظه الله فايضا عليه فضل الله، واستعد قريبا للتاديب والتعليم، وناسب امثلة التصريف في ابتداء التعليم وكان ما اشتهر منها محرفا ومحولا، وعن سمت الصواب مغيرا ومبدلا، وعلى الزوائد وسوء الترتيب محتويا وعن بعض المهمات عاريا وخاليا، صحفه الناظرون والناسخون، بعضهم جهلة لا يتخرجون، وبعضهم عمدا يغيرون، يزيدون وينقصون، يريدون الاصلاح فيفسدون، اردت ان اصنف رسالة منطوية على الابحاث في امثلة التصريف مجردة عن الزوائد وما لا يستغني عنه في التعريف، سائلا من الله تعالى ومتضرعا اليه، ان يبعد في السمعة وكل ما يعاتب عليه، وان يجعله خالصا لوجهه الكريم، واياي ممن اتى الله بقلب سليم، وان ينفع به ولدي الاعز وسائر الطالبين، وان يغفر لي خطيئتي يوم الدين، انه ارحم الراحمين، يجيب اذا دعي دعوة الداعين، غفر الله تعالى لعبد قال آمين، مقدمة

اعلم ان الصرف علم باحث عن الاحوال العارضة للمفردات حقيقة او حكما لذاتها من غير مقارنتها للغظ اعرابا او بناء

صورها

صور الكلمة المفردة الحاصلة من تركيب الحروف والحركات

صورها ومواد، اخوذتين على وجه كلي وقولنا لذاتها من غير مقارنتها للغظ او يخرج الاعراب والبناء فانهما عارضان للمفردات لكن لا من حيث هي مفردات بل من حيث انها مركبات مع الغير واما يخرج عن ادغام احد الحرفين في اول الآخر المماثل او المجانس له واشباله فعلى سبيل الاستطراد اذ كثيرا للفائدة وتوضيح هذا التعريف ان الوضع وهو جعل اللفظ على نوعين بازاء المعنى شخصي سماعي هو تعيين لفظ بمادته وصورته المخصوصتين للدلالة على معنى كتعلم والعلم الباحث منه يسمى علم اللغة ونوعي قياسي هو تعيين صورة كلية مفردة او مع جزء من المادة زائدا ماخوذ بالنوع بشرائط مخصوصة فالاول كنصر فان صورته الكلية في الفعل دالة على الزمان الماضي والثاني كمنصور فان صورته مع الميم الزائدة في اوله والواو بعد عينه في الصفات دالة على من وقع عليه الحدث والعلم الباحث منه يسمى علم الصرف لكن ليس مقصورا عليه ما عرفت فبحث الصرف عن الموضوعات والتغييرات القياسية بين وذكر غير القياسي فيه استطرادا لمناسبة القياسية بنوع ضبط يوجد فيه كما في جموع المكسرة السماعية فانها تذكر في الصرف على وجه يحصر به نوع قياس لا من حيث خصوصياتها منتشرة فانها من تلك الحيثية تذكر في اللغة وكذا المصادر

ظفر الشريف رحمه الله في شرح الكشاف

الثلاثية والابواب او لتكثير الفائدة او غيرها فقد علم مما ذكر
ان موضوع المفردات المذكورة من الحيثية المخصوصة المعبر
عنها بالابنية اعني الفاظا باعتبار حركاتها وسكناتها في غير
آخرها واصولها وزوائدها والترتيب فيها بحسب الاصل
على وجه كلي وانما قلنا في غير اواخرها اذ حركة الاخر وسكونه لاغير
البناء ولذا جوزوا الاعلال في اواخر الملحقات ثم اعلم ان الكلية
معتبرة في الاصول بالجنسية وفي غيرها بالنوعية وكل حرف من
حروف التهجي نوع وكذا كل من الحركات الثلثة ومطلق
الحركة جنس فمقتل ومنصر بناءا واحد وكذا انصر وحار وانصر
وقيل بخلاف اكرم واكرم وقاتل وحوقل والاعراض الذاتية
لها هي الاحوال العارضة لها لذاتها اي لحاجة معنوية هي افادتها
المعنى والبحث عنها هو المقصود الاصلي من الصرف كلونه
تثنية وجمعا ومصغرا ومنسوبا ومصدرا وماضيا وغير ذلك من
المشتقات اولحاجة لفظية كتخفيف الهمزة والادغام
والاعلال واما غاية فهو الاستقامة في موفة الالفاظ
الكثيرة القياسية ومعانيها بسماع واحد منها مع تغيره
عن سماع البتة وتغيره فيمكن من الضبط بسهولة
ويأمن من الخطاء في تلفظها ويعرف ان يصدر من غيره فهذه
فائدة عظيمة بيان الاقتصار على ما ذكر من الامثلة المختلفة

لما كان بحث الصرف مقصورا على الموضوعات النوعية والتغيرات
القياسية وكان الاولى هي المقصودة الاصلية ومستلزمة
لمعرفة بعض انواع الثانية ومدار المعرفة بعضها الآخر
فانما عرفنا ان كل ما يغير من قولك لعلمنا ان البناء الموضوع
بالنوع هي الثلاثة متحرك العين وسهل المعرفة للمبتدي بخلاف
الثانية اقتصرنا في هذه الرسالة عليها ثم انها على نوعين اشتقاقية
هي ما دل على الحدث وصفه او مع غيره وغير اشتقاقية بخلافه
كالمصغر والمنسوب والتثنية والجمع ولما كان الاول اكثر عددا
واستعمالا وفائدة مع كون الثانية تتكرر عليها بما عكس ذكرنا
اشكلها على التفصيل وتركنا المصغر والمنسوب رأسا لسهولة
معرفتها لكثرة التغير فيها واكتفينا من التثنية والجمع بما يطرد
على الاسماء الاشتقاقية لظهور الملحقات لعدم كثرة التغير
فيها ثم ان تلك الموضوعات الاشتقاقية انما يجوز ان القياس
فيها اذا سمعنا واحدا منها في بابه وليس لنا ان ننقله الى باب
او بدون السماع فاذا سمعنا قلنا فيه ايضا وهكذا في كل
باب وفي الثلاثي المجرد لابد من سماع حركة العين في الماضي
والمضارع لانه سماعي وكذا مصدره المؤكد لكن لما كان اصل
الجميع على قول ارضينا بتركه بالكلية بل ذكرنا من كل باب وزنه
الغالب فيه لقربه من القياس وفي قياسية بعض شروط

اخو سنذكرها ان شاء الله تعالى فظهر من هذا احتياجنا الى موقة
الابواب وان كانت سماعية فلا بد ان يبينها قبل الموضوعات
النوعية **بيان الابواب** مجموع ما ثبت منها بالاستقراء احد
واربعون وسنذكرها وجها للضبط والترتيب الموضوع النوعي
الاشتقاقي ماضيه المؤد المذكر الغائب اما مجردا او مزيدا فيه فالمجرد
لا يكون حروفه الاصول اقل من الثلثة اذ لا بد من حرف متحرك
للابتداء وآخر ساكن للوقف عليه فلما ثنائيا في الصفة
لم يوجد مقارنتها وفصلوا بينهما بحرف اخر لا يعتبر فيه حركة ولا
سكون ولا اكثر من الاربعة لكثرة تصرف الفعل ولانه تتصير
به الضمير المرفوع ويصير كالجزء منه حتى يعد ان كلمة واحدة
فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وقد رفضوه لئلا يتوهم انه
كلمتان فالمجرد اما ثلاثي او رباعي والثلاثي لما كان اخف استعملوه
في معان كثيرة مختلفة فوضعوا له ابنية مختلفة ليدل على اختلاف
المعنى وتناسبا وهي ستة لانه لا يكون اوله الا مفتوحا
لتعذر الابتداء بالساكن وتثقل الضمة والكسرة واما المبني
للمفعول فثقلته استعملا وبناء اوله من جميع الثلاثي
هيئة واحدة وعروضة لكل مبني للفاعل ولذا لم يعد بابا مستقلا
بل ادرج في باب المبني للفاعل ورعاية المناسبة بين اللفظ
والمعنى سوغ الضمير بل اوجبه والاوسط الا متحركا لئلا يلتبس

بالمصدر في الوقف واتصال الضمير واذ الاصل الغالب في مصدر
الثلاثي هو الفعل لكثرته والرجوع اليه اذا اريد المرة كذا قال الخليل
والحركة ثلثة وقد عرفت انه لا دخل لحركة الاوسط وسكونه في البناء
فحصل ثلثة ابنية ولما كان الفتح اخف استعملوه في معان كثيرة
واشبهها بتحريك عين المضارع بالحركات الثلث اذ فاؤه
ساكنة لتوالي اربع حركات وقربه من سببه وهو حرف
المضارعة المفتوحة طبعها وتعذر السكون لكن لما كانت
في الفتحتين المخالفة التي هي الاصل اذ معنى الماضي مخالف
لمعنى المضارع فيناسبه اختلاف العينين اذ هو الميزان
كما سبق قبل ذلك الباب واشترط فيه كون عينه او لامه
حرف حلق ثقيلا لينجبر فوت الاصل بحصول الخفة ولما
يكثر المعنى في الكسرة لكثرتها في الخفة وتثقل الصعود من
الكسرة الى الضمة فتح عين مضارعها ولم يكسر بكسرة لازمة
الا اذا كان فاؤه معتلا اذ حينئذ يحصل خفة بسقوط الفاء
فيعارض الاصل فوزعت الحركات في بعض رعاية لها والخفة
فوضعوها للصفات اللازمة وافعال الطبايع المسلوب
عنها اختيار صاحبها لمناسبتها في اللزوم فان انضمام احد
الشفتين الى الاخرى لازم في الضمة كلزوم انضمام تلك
الصفات الى صاحبها ولمشابهة تلك الصفات لما اسند في

اشارة الى كون الفعل اصلا منه

واما التقليل باختلاط الابنية فوهم
او الطلاء في الجواز للذ الاخصار
وبالتقاء الساكنين دور
منه

المبنى للمفعول فى سلب الاختيار فلما ان الضمة جعلت علامة
له كما سيجئ جعلت ايضا علامة لما اشبهه والتزم واضع عين
المضارع ايضا تحقيقا لمقتضى تلك المناسبة والمشابهة
اذ اللزوم فى الصفات المذكورة وسلب الاختيار والضمة
للمفعول لا تختص بالماضى فحصر ما ذكرنا ان ابنية الثلاثى
بالاصالة ثلثة وباعتبار المضارع ستة وان الاصل
فى اختلاف حركة عينه فلذا كثر كلمانه واستحاله دعاء الابواب
واستحق التقديم ثم مفتوح العين لخفتها وتقدم الماضى ثم مضموم
المضارع منه لعلوية الضمة وقد علم من هذا وجه تقديم الرابع
على الخامس ووجه تقديمه على السادس مع كونه قليلا جدا الفتحة منه
ولم يجئ من الصحيح الا على طريق الجوار والفرعية واما الرباعى
فلكثرة حروفه لم يجئ منه الا بناء واحد ولزم فيه سكون احد
حروفه لئلا يلزم توالى اربع حركات وعين العين اذ الالف
الثانية يسكن عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك حملا على الثلاثى
ليكونا على وتيرة واحدة فلو اسكن اللام الاولى التقى ساكنان
والتزم الفتح فى البواقى للخفة واما المزيد فيه فنوعان لانه ان زيد
فيه على الثلاثى فمزيد الثلاثى وان زيد فيه على الرباعى فمزيد الرباعى
ولما كان هذا اصلا لبعض اقسام الاول قدمنا فقول زائده
الا واحدا واثنان ولم يزد ثلثة لئلا يخرج من الاعتدال

وتظن انه كلمتان فالاول باب واحد بزيادة التاء المفتوحة
فى الاول والتاء بابان لان احد الزائدين فيه همزة وصل مكسورة
والتاء الساكنة بعد عينه قدمناه لتقدم الزائد وكذا
فى امثاله واما تكرير اللام الاخيرة مع الادغام ينقل حركتها الى
اللام الاولى الساكنة ويجوز ان يكون الزائد الاولى لسكونها
والثانية لان الاخر بالزيادة اشبه وكذا كل تكرير فان كان
الاول متحركا فالزائد الثانى بلا خلاف والتاء ساكنة فى هذين
البابين واما مزيد الثلاثى فثلثة اصناف لان الزائد اما واحد
او اثنين او ثلثة لا غير فالصنف الاول قسمان لانه اما
ملحق بالرباعى او غير ملحق ومعنى الالحاق جعل مثال على امثال ازيد
فيه بان يزاد فيه واو ويجعل فى مقابلة حرف الاصل
وان كان فيه زائد جئ به فى الفرع موضعه فى الاصل ويكون الزيادة
لمجرد الموازنة ليعامل معاملته فى التكسير والتصغير والمصدر
ونحوها فاستخرج ليس ملحقا بدحرج ولا مقتدر بجعفر والاكرم
بدحرج والتاء احق بالتقديم لكثرته استعمالا وافرادا واصالته
بالنسبة الى الباقى فهو ثلثة ابواب لان الزائد فيه اما من جنس
الاصول ولا يكون من جنس العين ليدغم او فى الفا لا يدغم
اصلا وفى اللام عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك والتزم الفتح
فى الفاء والعين للخفة قدمنا على الثالث لكون الزائد من جنس

الاصول مع احتمال اشتراك الثالث في محل الزيادة بخلاف
الاول والالف لحقتها فهي امنع الاول فيصير همزة مفتوحة
فيكون الفاء ساكنا والعين مفتوحا لما مر او بين الفاء والعين
اما بعد العين محل زيادة الف المصدر وبعد اللام يلتبس بالتثنية
والملحق ثمانية لانه اما بتكرير او بزيادة والمكرر اما فاء مد ب
الكوفيين اخترناه لظهور الاشتقاق ولما لم يوجد تماثل الفاء
والعين في الاصول فصلوا بينهما بالعين وشرطوا ان يكون
مضاعفا ليتأنس الفصل بالفصل ويتقوى ولذا لم يكرروا
العين للالحاق لازوم اللبس او الثقل او الاستيحاش
او لام فلا يدغم لئلا يبطل الالحاق بتسكين ما قبل الاخر
والزائد لا يكون الا وف علة لكثرة دورها وزيادتها
او مشبها بها وهو النون ولا يزاد الا ما قبل الاخر لان وف
الالحاق لا يكون في الاول وهمزة افعنس ليست للالحاق
بل للابتداء وما يجوز للمطاوعة ولم يزد بين الفاء والعين
للزوم سكونه فخفي في اكثر المواضع فلا يقابل الحرف الصحيح
وامانون اقعنس فللمطاوعة لكون اصله وانما وف
الالحاق السين الاخيرة ولا بعد اللام للزوم ما ذكر عند
انصراح الضمير او وف العلة فالالف لا يزاد الا آخر لان
حرف المد لغاية خفته لا يقابل الوف الصحيح الا في الاخر لانه

عرضة للسكون والتغيير فجاز ان يقابل حرف المد وينقلب
ياء عند زوال فتحة ما قبله او اتصال الضمير المرفوع حملا على نحو
رميت فلذا يكتب على صورة الياء وقال بعضهم لا يزاد الالف
للالحاق اصلا وانما يزاد الياء فينقلب الفا فلذا يكتب بالياء
ويرجع اليه عند زوال الفتحة ولهذا هما محتملان والاول اولى
عندي واما الواو والياء فلا يزادان في الاول كما مر ولا في اللام
للزوم انقلابهما الفا واما بين الفاء والعين او بين العين
واللام والمعتبر في التقديم اولا تقدير الزائد ثم تجانسه ثم
علويته ثم عليته فتدبر الصنف الثاني قسمان ايضا ملحق
بتفعلل وغير ملحق الثاني خمسة ابواب لان اولها اما همزة
وصلا وتاء زائدة والاول زائدة الثاني اما متصل به وهو
النون او بين الفاء والعين وهو التاء وتكرير اللام مع الادغام
والفاء ساكنة في هذه الثلثة والثاني زائدة الثاني اما يكرر
العين مع الادغام او الف بين الفاء والعين والمعتبر في
التقديم اولا كون الزائد همزة وصلا ثم التقديم المتيقن ثم
التجانس والملحق ثمانية ابواب وهي الثمانية الملحقة المذكورة
مع زيادة التاء في اوله للمطاوعة غير فعيل اذا لم يجئ تفعيل
بالاستقراء وتمفعل بزيادة التاء والميم في اوله على قول
ووجه التقديم ما ذكر في الثمانية السابقة الصنف الثالث

فسمان ايضا ملحق بافعلل وغير ملحق والكل اربعة ابواب لان
احدى الزيادات همزة وصلت في الاول في الكل والباقيات اما متصلة
بها وهو السين والتاء او تكرير العين والواو بينهما او الالف
وتكريرهما مع الادغام او الواو المشددة قبل الام والحرف الاصلي
والرابع ساكن في هذه الاربعة ووجه التقديم تقديم الزائد
بيقين اولا ثم مجانسة الاصلي والملحق فسمان ملحق بالجعفل
وملحق بالقشور والاول بيان لان زائديه لابد ان يوافقا زائدي
الاصل ليتحقق الالحاق وحرف الالحاق اما تكرير اللام او الف
في الاول ابتداء او انقلابا عن الياء والثاني في باب واحد
وحرف الالحاق همزة بعد العين واذا تقرر هذا فلنشرع
الى المقصود وهو بيان ابنية الموضوعات النوعية الاشتقاقية
المسماة بالامثلة المختلفة وما يتعلق بها بيان الامثلة
المختلفة وما يتعلق بها بالنظر الى اختلاف المعنى
سبعة عشر ووجه الضبط والترتيب انها لا تكون اذ
لا قياس ولا تصرف في الحرف فيكون اما فعلا او اسما لانحصار
اللفظ الموضوع المفرد في الثلاثة عقلا وحد الفعل
ما دل بوزنه الكلي في الوضع الاول على زمان معين من الازمنة
الثلاثة وحد الاسم ما دل على معنى مستقر بالمفهومية
من غير دلالة وزنه في الوضع الاول على زمان مذكور واذا

بالوضع

بالوضع الاول وضع لا يسبقه وضع يجانسه ودلالة امس
ولفظ الماضي وشبهها واسماء الافعال غير فعال على الزمان
المعين ليس بوزنه واما فعال فقد جوز بعض المحققين
ان يكون فعلا لدخوله في حده ولكن لما لم يدخله شيء من خواص
الفعل ولم يظهر نقله منه جعلناه اسما منقولا من المصدر
تقديرا وتبادر الحال من اسم الفاعل والصفة المشبهة
من الفعل لا الوضع ووضع يزيد على وضع اول بالتغيير
المذكور فلا يلزم ان يكون فعلا واما كونهم ويسوا في الاصل
على وزن علم دال على الماضي ثم نقل الى الانشاء والحال وغير صيغته
وقس عليه فعل التعجب وامثاله ثم ان الفعل اما مشتق
من الاسم على مذهب البصريين لان لكل فرع يضاهي من
اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض
من الصنع كالباب من الساج والخاتم من الفضة
وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة
والنسبة والتجرد التي هي الغرض من وضع الفعل لكن
تجرد الفعل الماضي الثلاثي المفرد المذكر الغايب وانما من
الزائد واشتمال المصدر عليه كثيرا فيكون في لفظ ما في لفظ
الفعل مع زيادة ولو تقدم ذلك المصدر في الوضع لزم
تعدد وضعه وترك موضوعه الاول اذ لا معنى للزائد الا

اتى به بعد الاصول لغرض من الاغراض فلو ثبت في الوضع الاول
مع الاصول لم يكن لزيادته معنى والاشتقاق صفة اللفظ
فاعتبار حاله في التجرد والزيادة اولى من اعتبار حال المعنى وجواز
كون المراد من وضوح الفرع الدلالة على احد معاني الاصل
فقط اذ يحتاج اليها ايضا يؤيد قول الكوفيين ثم الفعل
اولى بالتقديم لكثرة تصرفه وافادته فاكثر بحث الصرف عنه
وهو اما خبر او انشاء لانه ان احتمل الصدق والكذب بمجرد
مفهوم العام فخبر والا فانشاء فالخبر لكونه اصل الانشاء
احق بالتقديم فهو اما ماض او مضارع لانه ان دل في الاصل
على زمان قبل زمان اخبارك فماض وان دل فيه على الحال او الاستقبال
بحسب الاشتراك فمضارع وهو مشتق من الماضي بزيادة احد
حروف اتين عليه والعبرة الزائدة ان كانت في اوله فالماضيه
واما الجحد والنفي فلا وجه لجعلهما قسمين بالاستقلال لدخولهما
في المضارع ولا اعتبار لتغير اللام في الصرف بل هو نحو
ولا لتغير المعنى لانه عارض بسبب الحرف وايضا المعتبرة
كثيرة كان وان وغيرها فيكثر الاقسام جدا على انها ليست
بمفردين حقيقة ولا حكما بخلاف الفعل مع الضمير المرفوع
المتصل فيخرجان عن موضوع الحرف ولذا عد بعضهم
امثلة الفعل ثلثة وترك النهي رأسا وغير المخاطب

المعلوم من الامر فله وجه وجيه ولكن لما غير معنى الامر والنهي
من الاخبار الى الانشاء وهذا تغير عظيم وكثر استعمالهما وكان
مناط التكليف واختص وافتقر هذا بهما فلا يوجد ان
في غيرهما ولا يفارقانها عدها اكثر المصنفين من اقسام
الفعل بالاستقلال فتبعناهم والانشاء اما طلب او تعجب
او غيرهما سماعا والطلب لكثرة استعماله وتصرفه اولى
بالتقديم فهو اما متعلق بوجود الفعل او تركه فالاول امر
وصيغته كصيغة المضارع مزيدا في اوله لام مكسورة غير
انها يحذف من مخاطبه المعلوم ثم الخ ولكثرة استعماله جدا
فان كان ما بعدها متحركا لفظا او تقديرا بقي على حاله
وان كان ساكنا زيد في اوله همزة وصار مكسورة الا في ثلاثي
ضم عين مضارعه فيضم والثاني نهي وصيغته كصيغة المضارع
مزيدا في اوله لا ثم انا اقتصرنا على ايراد امثلة الامر والنهي
للغائب ولم نذكر مثال المخاطب منهما الا في امثلة المتفقة
كما في الماضي والمضارع وان كان لذكر مخاطب الامر المعلوم
في الامثلة المختلفة وجه في الجملة بناء على تبدل الصورة
لان فيه اشتباها على المتعلمين في ان بعضهم بعد التخطي
الى علوم اخر قد سأل وقال لم لم يذكر مخاطب امر الغائب
ومتكلمه وكذا مخاطب نهي الغائب ومتكلمه ولم يعرف ان امر

لحاضر ونهى الحاضر فخاطبهما بسبب ايراد مثالها في الامثلة
المختلفة والتعبير عنها بخلاف تعبير الماضي والمضارع ولذا
عبرنا عنها في ترجمتها بلفظ فعل امر مفرد مذكر غائب وكذا في
النهي كما في الماضي والمضارع والتعجب صيغتان وشرط القياسية
ان يكون ثلاثيا مجردا للازما اصلا او ردا متصرفا تاما بالمعنى الاول
في الزمان الماضي على الاستمرار قائما بالفاعل قابلا للزيادة
والنقصان غير لون ولا عيب ظاهر ولكون الصيغة الاولى
منقولة من الخبر اعني ماضي الافعال قدمناها على الثانية المنقولة
من الامر واما الاسم فاما صفة او اسم لانه ان دل على ذات
مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود فوصف والا فاسم
والصفة لكونه اقرب من الفعل لفظا ومعنى وتصرفا
احق بالتقديم فهي اما دالة على مجرد ثبوت الحدث لذات
ما او مع زيادة على الغير وضعا والاول اقرب واشبه
للفعل فلذا قدمناه فهو اما موازن للفعل لفظا او تقديرا
او غير موازن الثاني الصفة المشبهة وهي مشتقة من اللازم
او المضارع اللازمين الثلاثيين فلم نذكرها لان اكثر
صيغها سماعي وافعل من الالوان والعيوب الظاهر والحلى
وان كان قياسيا ذكره يستلزم المانكرار المشار من باب
واحد او ترك اسم التفضيل والموازن ما دال على قيام

الحدث بذات ما او وقوعه عليها والاول اسم فاعل والثاني
اسم مفعول والاول لكونه دالا على الفاعل ومشتقا من معلوم
المضارع وموازنا لفظا في جميع الصور احق بالتقديم
على الثاني المشتق من مجهول المضارع الموازن له في الثلاثي
تقديرا وصيغتها من الثلاثي المجرد على فاعل ومفعول ومن
غيره على وزن مضارعه بميم مضمومة موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الاخر في الفاعل وفتحه في المفعول وترك لفظي
فهو ذاك لان الغرض تعداد الامثلة المفردة لا تركيبها
مع الغير والقياس سكون او اخرها لكن حكيا حال الرفع
لفائدة زائدة وهي اعلام المنون وغير المنون من ساكن
الاخر ومتحركه من المبني على الفتح او الكسر والمعرب وحال النصب
والجر في تثنية الاسماء وجمعها السالم المذكر لتغير البناء
واما الدال على الزيادة فاسم التفضيل وموزنه افعل بفتح
الهمزة وسكون الفاء وشرطه ان يكون ثلاثيا مجردا منصرفا
قابلا معناه للكثرة قائما بالفاعل غير لون ولا عيب ظاهر
واما مبالغة الفاعل فاوزانها سماعية فلذا تركنا ذا واما
الاسم فاما مصدر او غيره فالمصدر لقربه من الفعل احق
بالتقديم وهو اما دال على مجرد الحدث او مع زيادة والاول
اما مجرد عن الميم الزائدة في اوله او لا والاول سماعي من الثلاثي

اما بالتاء اسم الفاعل فيدل على زيادة وشدة تأثير
لا على الغير وهو دلالة اسم التفضيل على الزيادة
المطلقة قليلا ما كثيرة من الاستعمال
لا من الوضع منه

المجرد ومن غيره قياسي والضابط ان كل ماض اول ماضيه
همزة زائدة يزاد قبل راجعه الف ويكسر ان تحرك والا فلا واوله تاء
زائدة فيضم قبل لامه فقط وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد واو
ماضيه تاء وفي فعل تفعيل بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين
وفي فاعل مفاعلة بضم الميم وفتح العين وهذا هو القياس
المطرد وقد جاء كثيرا في الرباعي وملحقاته بكسر الفاء وزيادة
الالف قبل راجعه وجاء فتح الفاء ايضا في مضاعفه وفي فعل
تفعله بحذف الياء من مصدره الاول وتعويض التاء في
الاخر وفي فاعل فعال بكسر الفاء وقد قيل هو قياسي لاهل
اليمن وفي فعل فعال وفي فاعل فيعال وفي تفعل تفعال
عا قياس ما اوله همزة والمصدر الميمي قياسه من الثلاثي
المجرد الذي لم يسقط الفاء في مضارعه مفعل بفتح الميم
وسكون العين ومن الساقط بكسر العين ومن غيره
على وزن اسم المفعول واما الدال على الزيادة فزيادته اما عدد
او نوع او مبالغة والاولان يعمهما وقلة وفيهما اجح
بالتقديم والاول لكثرة وفتحة قدم وقياسها من الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه فعله بفتح الفاء وسكون العين للمرة
وفعلة بكسر الفاء وسكون العين للنوع وما زاد على الثلاثي
مما لم يكن في اخر مصدره تاء بزيادة التاء في اخره وفي غيرها

على المصدر المستعمل وللمبالغة وزنا قياسيان من الثلاثي
تفعال بفتح التاء وسكون الفاء ولذا قدم وفعيل بكسر الفاء
والعين المشددة والالف في الاول وغير المصدر اما اسم
بمعنى امر المخاطب وزنه فعال بفتح الفاء وكسر اللام وهو قياسي
في الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه ورخناه للحفاء
اسميته وفعليته وعدم تصرفه او ظرف للحدث او آلته والاول
اما مكان او زمان وصيغتها متحدة فمن الثلاثي المجرد المعتل
فاؤه بالواو غير المضاعف والمكسور عين مضارعه غير المعتل
اللام مفعل بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء ومن غيرها
بفتح العين ومن غير الثلاثي على وزن اسم المفعول قدماه
للخفة والثاني صيغتان مفعل ومفعال بكسر الميم وسكون
الفاء وفتح العين فيهما ولا ينبيان الا من الثلاثي المجرد المتعدي
وهذه الاسماء مشتقة من معلوم المضارع ثم اعلم ان هذه
الامثلة المختلفة على قسمين متصرف وغير متصرف الثاني
ما لا يتغير عن حاله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وهو فعل التعجب
بصيغتيه واسم التفضيل اذا استعمل بمن والمصدر غير
المرة والنوع واسم الفعل والذي اسند الى الجار والمجرور
من الافعال واسم المفعول واما الذي اسند الى اسم
ظاهر من الافعال والصفات فيتصرف بالتاء تثنية فقط وعداها

متصرف واشتقاقه تعريفه تسمى اشتقاقه منفقة واشتقاقه مطردة

بيان الاشتقاقه المنفقة اعلم ان المتصرف يكون بامور منها التثنية

وهى عام لجميع المتصرف لكن اطلاق التثنية والجمع والمخاطب والمتكلم

على الفعل باعتبار فاعله المضمر واطلاق الغائب والمعلوم

والمجهول باعتبار الفاعل مطلقا وعلامتها فى الافعال الالف

فى اولها وفى الاسماء الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة

فى الاخر ومنها الجمع وعلامته المذكر فى الافعال الواو الزائدة

الساكنة المضموم ما قبلها فى الاخر ويحذف من مخاطب الماضى

اذا لم يتصله ضمير منصوب واختص بذوى العلم وللمؤنث

نون مفتوحة ساكن ما قبلها مخففة متصلة بلام الفعل

او مشددة مختصة بمخاطب الماضى والجمع فى الاسماء فعلى

نوعين مكسر ومصحح يسمى سالما لانه ان تغير صيغة مفرده

لفظا او تقديرا فمكسر والا فمصحح والمكسر صيغتان سماعى

وهو الاكثر فتركناه وقياسى وهو ثلثة اوزان فعالل وفعالله

وفعاليل بفتح الفاء وكسر اللام الاولى فى الكل ومرادنا مجرد الهيئة

مع الالف والياء والتاء فى مواضعها فالاول للخماسى بحذف

خامسه وهو الاكثر وبعضهم يحذف ما اشبه الزائد اذا كان

قريبا من الطرف وهو التكسير مستكره وللرباعى مجردا عن التاء

وبها وما كان على زنته فى مطلح الحركة والسكون وترتيبها

من مزيد الثلثى اسما بغير مدة زائدة والكل ما فيه زيادة ليست

بمدة واقعة قبل اللام الاخيرة نحو فعاوله وفاعلة وفاعلا اسمى

والثانى الاعجم والمنسوب مما ذكر والثالث نحو قرطاس فى مطلح

الحركة والسكون وترتيبها ولمن اربعة زائدة اسما والمصحح صيغتا

صنف للمذكر وعلامته واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها

ونون مفتوحة وشرط مطلح النحو عن التاء والاطلاق

على اولى العلم وشرط قياسه ان كان اسما العلمية وان وصفا

قبول التاء اذا اراده الا فى التصغير والمجانسة لاستكراهه كسيره

وصنف للمؤنث وعلامته الف وتاء زائدتان فى الاخر

وشرط قياسها ان كانت اسما ان يكون علم مؤنث ظاهرة

فيه العلامة او مقدرة او ذا تاء التانيث الظاهر مذكرا

حقيقيا كطلحة اولا كتخذيجه ما يخرج فيجمع على تخاريج لكونه

مثل قرطاس او ذا الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقى

كالسراء وما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر ولم يخص

جمعه بالواو والنون كالالات او غير عاقل مصدرا يا ما او ذى

نحو ابن عرس وذى الحجة فان جمعها نبات عرسن وذوات

الحجة وان كانت صفة فان كانت ذات علامة تانيث

ظاهرة الافعلا فعلان وفعلا افعل او خماسيا او صفة

المذكور الذى لا يعقل حقيقيا كالصافن او غير حقيقى

كالحالى فى اليوم الحالى او مصنوعا لا يعقل كجميل فان التصغير
فيه معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف ثم انه قد يلحق لهذا
الجمع تغييرات قياسية لا بد من ذكرها منها حذف تاء التانيث
وقلب الفه المقصورة ياء والممدودة واوا وهذا عام للتثنية
ومنها فتح العين فى باب تمرة الاسم المعتل العين والضم ايضا فى
باب غرفة الاسم المعتل العين ومعتل اللام بالياء يسكن ويفتح
فيهما والفتح والكسر فى باب كسرة الاسم المعتل العين ومعتل
اللام بالواو يسكن ويفتح فيهما والمضاعف والصفة بالاكثر
على الاصل فى الجميع اعلم ان التثنية والجمع مشتركة بالتركيبة فلذا
ذكرنا فى ترجمتها لفظ ايكى اجميع ومنها التانيث وهو قياس
فى الافعال والصفات فقط وعلامة خمسة التاء والالف المقصورة
والممدودة والباء والنون اما التاء فنوعان ساكنة ومتحركة
اما الساكنة مختصة باخر الماضى الغائبة المؤدة واما المتحركة فاما
فى الاول او فى الاخر اما فى الاول ففى واحدة المضارع وتثنيته
الغائبتين واما فى الاخر فاما فى الفعل الماضى او فى الاسم
والاول مفتوحة فى تثنية الغائبة ومكسورة ساكن ما قبلها
فى الواحدة المخاطبة والثانية مفتوح ما قبلها قياس فى جميع
الصفات الا فى اسم التفضيل وافعل الصفة واما الالف
المقصورة فقياس فى اسم التفضيل فقط يدخل اوله

ويحذف همزته ويضم فاؤه ويسكن عينه واما الالف الممدودة
فقياس فى افعل الصفة فقط يدخل اوله ويحذف همزته ويفتح
فاؤه واما الياء فكذلك مختصة بمخاطبة المضارع والامر والنهى
بعد اللام المكسورة واما النون فمختصة بجميع الفعل وقد سبق
ان التذكير والتانيث مشتركة ايضا بالتركيبة فلذا ذكرنا
فى ترجمتها لفظ اروعوت ومنها الخطاب والتكلم وهما مختصان
بالافعال المتصرفة او الاسماء الظاهر عيب وعلامة الخطاب
التاء فهى اما فى الاول او فى الاخر اما فى الاول ففى المضارع واما فى
الاخر ففى الماضى مفتوحة فى واحده ومكسورة فى واحدته ومضمومة
فى البواقى مع ما بعده فى التثنية وميم كذلك ساكنة الا عند
اتصال الضمير فيضم مع زيادة الواو ان كنة بعده فى الجمع المذكر
ونون مشددة كذلك فى جمع المؤنث وما قبل الكل ساكن
وعلامة الكلم التاء المفردة المضمومة الساكن ما قبلها المختصة
باخر الماضى للمتكلم الواحد والهمزة له ايضا والنون المفردة له
مع غيره فى اول المضارع والنون الساكن ما قبلها مع الالف
بعده له مع غيره ايضا فى اخر الماضى ومنها المعلوم والمجهول وهما
مختصان بالافعال ايضا وعلامة المعلوم فى الثلاثى قد بين
وفى غيره فتح الاول الا فى اوله همزة وصل فيكسر فى الابتداء ويحذف
فى الدرج من المعلوم والمجهول والمضارع الرباعى مطلقا فيضم

اوله في كل حال وفتح البواقي سوى الساكن في الكل وسوى ما قبل
الالف في مضارع لم يكن اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيه وعلامة
المجهول ضم الاول في الكل والثاني في ماض اوله تاء زائدة والثالث
في ماض اوله همزة وصل فينقلب الالف المتصلة بماض واو
وفتح ما قبل الالف في المضارع وكسره في الماضي والباقي على ما كان
في المعلوم هذا هو الاصل ثم فيما يدغم لانه ينقل حركته في الحالين
الى ما قبله ان كان صحيحا ساكنا والا يحذف بيان وجه الضبط
والترتيب والحصر في الامثلة المتفقة اما امثلة الاسماء فثلثة
لانه لما قل استعمالها في نفسها مع كون اكثرها لغير ذوي
العقول والارواح لم يحتج فيها الى الفرق بين المذكر والمؤنث
والمخاطب والمتكلم بل يحتاج فيها الى بيان العدد فقط فيصرف
بالتثنية والجمع فيصير ثلثة واما امثلة الصفات فستة لانه كثر
استعمالها بالنسبة الى الاسماء وورودها في ذوي الارواح
فاحتيج الى الفرق بين المذكر والمؤنث وبيان العدد واما المخاطب
والمتكلم فاستغني عنهما بوضع المضمرات المنفصلة كقولك
انا ضارب وانت ضارب فاضرب الاثنين في الثلثة حتى
يحصل الستة واما امثلة الافعال فثلثة عشر في الماضي واحد عشر
في المضارع وبيانه ان الفعل اكثر الالفاظ افادة وورودا
في ذوي العقول واستعمالا فاشتدت الحاجة الى الفرق بين الامور

المذكورة

المذكورة والاختصار وبانضمام المضمرات المنفصلة واما حصل
الفرق لكن حينئذ يفوت الاختصار والنسبة الى الفاعل داخل
في مدلول الفعل واحوال الفاعل ثلث لانه اما ان يكون له فضل
في حصول الكلام ووجوده بالفعل اولا والاول اما ان يصدر
الكلام عنه او يتوجه اليه والاول متكلم والثاني في طب والقسم
الثاني غائب فالمراد به ما لم يكن متكلما ولا في طبا لا المعنى
اللغوي والاحوال الستة المذكورة موجودة في الفاعل ايضا
فبضرب الثلثة في الستة يحصل ثمانية عشر لكن لما كان المتكلم
يرى او يسمع صوته فيعلم ذكورته وانوثته سقط ثلثة وبما قل
استعمال التثنية شركوها للجمع في الصيغة فبقي اثنان وكذا
شركوا تثنية المخاطب والمخاطبة فبقي ثلث عشر ثم في المضارع
شركوا تثنية الغائبة معها والغائبة المفردة مع المخاطب المفرد
فبقي احد عشر ثم ان بعضهم قدموا المتكلم لانه الاصل في حصول
ثم المخاطب اذ له فضل في حصوله واخروا الغائب لعدم فضله
وبعضهم قدموا الغائب لجواز تجرده عن الضمير فيكون
مفردا ولكثرة امثلته ثم المخاطب للامر الثاني واخروا المتكلم لانتفائه
فيه واخرنا هنا لكونه اعتبارا لما في نفس اللفظ والاول لما
في الخارج ثم اكتفينا في المشترك بلفظ واحد تقريبا للاشتراك
وتسهيلا للحفظ بتقليل الامثلة كما يكتفي في المتكلم وغيره واخوانا

التثنية المشتركة عن مفرديها اذ مرتبتها بعد مرتبة المفرد كما
في سائر المواضع وحذفنا من الترجمة بلفظ لجمع زيادة شيء كما
حالة وكلجك زانده وغائب وبرحاضر وبن وبز اذ معنى الماضي
والمضارع والافراد وعدده والغيبة والمخاطب والتكلم متميزة
مدلول عليها بالصيغة في التركية ايضا بخلاف التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث الا يرى ان امثلة الماضي بالتركية هذه
وُردِي وُردِيلر وُردُك وردكز وُردُم وُردُق وامثلة المضارع
هذه وُرُر وورلر وُررسك وُررسكز وررم وررز وقس
على هذا غيره وما ذكر وامثلة نفر واحد غائب في الزمان الماضي
ونفرت انت واحد حاضر في الزمان الماضي ونفرت انا في الزمان
الماضي ونفر غائب واحد في الحال والاستقبال وعلى هذا
القياس في غيره فان قلت ذكر هذه الاشياء لتفهيم المبتدي
معاني الالفاظ العربية ولا يفهم من لفظ يردم الذي مثلا
معنى المضي والوحدة والغيبة قلت بل يفهم كل صبي يقدر
على التكلم بهذه المعاني منه لكن لا يقدر على التعبير بهذه العبارات
مثلا اذا قلت لصبي يازن او قوم يقول او قرم ولا يقول
او يقودم ولا اوقرسن ونحوه ولا يريد بين الا ان التأكيد
واذا ذكرنا لفظ يرفي مفرد الغيبة وسن في مفرد المخاطب فلفرارة
رفع الركاكة كما لا يخفى والغرض من الترجمة اعلام معانيها المطابقة

بلا زيادة

بلا زيادة ولا نقصان حتى يفهم ذلك المعنى عند سماعه ويريده
عند تكلمه به والغرض مما ذكرنا بان يقال للصبي مثلا اذا سمعت
نفر فافهم منه ما تفهم اذا سمعت يا ردم الذي ببرار وقل ان
اردت ان تكلم بالعربية موضع يا ردم الذي ببرار نفر فكلاهما
واحد وقد سمعت بعض من يدعي في العلوم العربية كيف
شاء في يقول ان من لطائف لغة الروب اختصار لفظ
مع كثرة معانيه الا يرى ان ضرب لفظ واحد في لغة الروب
لو عبر عن معانيه بالتركية احتيج الى سبعة الفاظ وهل هذا
الغلط الا من الجمود على التقليد بما كتب في حواشي الامثلة
وما سمع من القاصرين، والله تعالى اعلم بحقيقة الحال،
واليه المرجع والمآل، ندعوه ان يجعلنا من
العالمين، وآخر دعوانا
ان الحمد لله رب
العالمين

Süleymaniye U... Kütüphanesi
Kısmı Esat Ef.
Yeni ... No.
Esk ... No. 3121